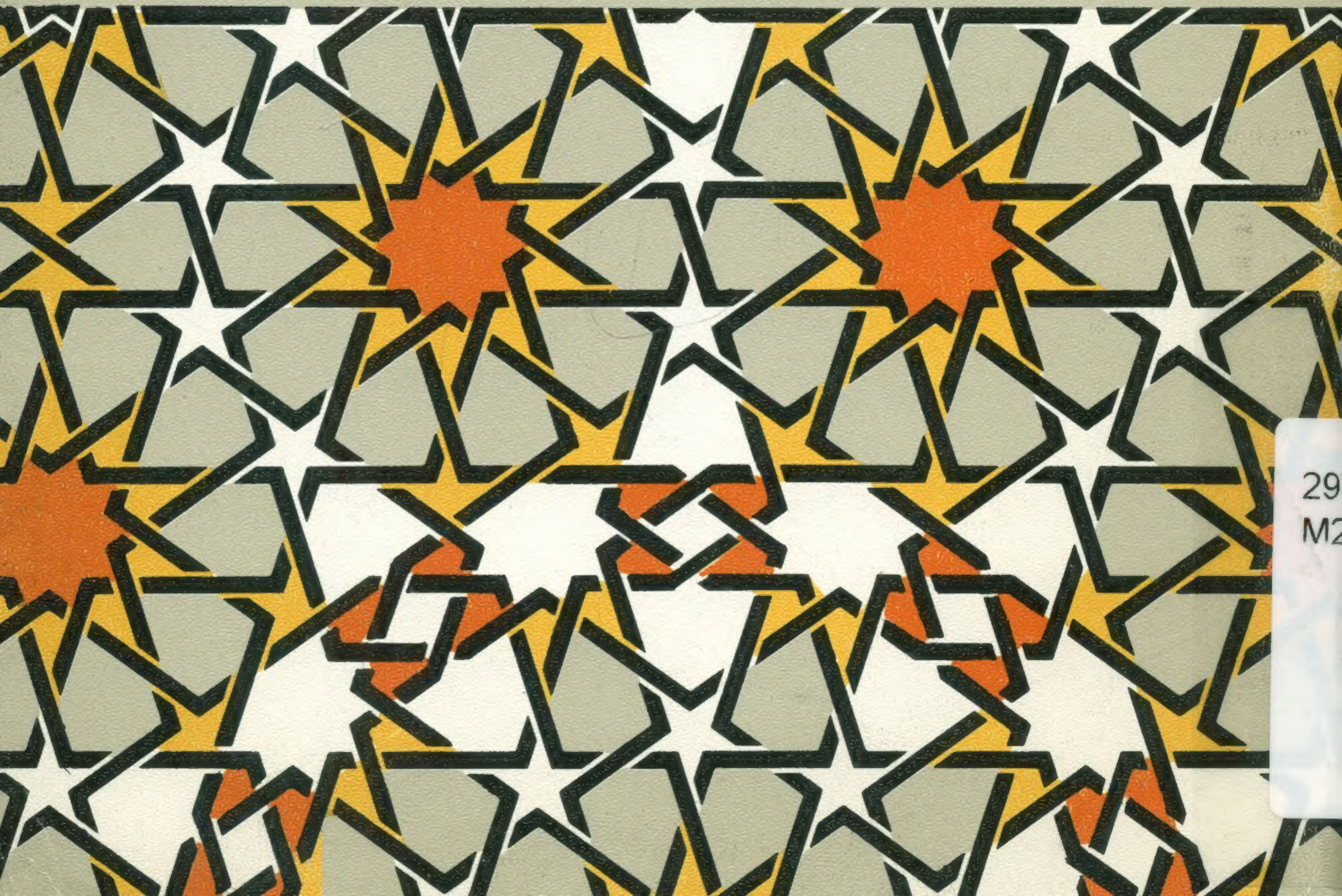


الْحَبْلُ الْمَوْسُومُ لِلرَّسُولِ وَالْغَايَةُ

لِلدِّينِ الْحَقِّ وَالْإِيمَانِ

فكرة .. وثائق



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله
وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين﴾

صدق الله العظيم
فصلت / ٣٣

المجلس الإسلامي العالمي

للبحوث والدراسات

فكرة .. وثائق

FROM THE LIBRARY
OF DR. KHALED AZAB

مكتبة الأستاذ
التزوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وتعانوا على البر والتقوى ، ولا تعانوا على الإثم والعدوان﴾

تقديم

- يمر العالم الإسلامى اليوم بمرحلة دقيقة تلتقى فيها الضغوط الخارجية مع عوامل الضعف الداخلية لتصنع وضعاً حرجياً يحمل أنواعاً من الأخطار على حاضر الأمة ومستقبلها ...

هذه الحالة ، دفعت المخلصين من المسلمين ، فى بلاد كثيرة ، إلى العمل كل فى المجال الذى اختاره ، وهكذا قامت على اتساع الرقعة الإسلامية هيئات ومنظمات اشتغلت بالدعوة والتربية ، وابلت بلاء حسناً فى التصدي للحمولات الظالمة ، والفكر المنحرف ، بينما اشتغل البعض الآخر بأعمال الخير والبر بين ضحايا الحروب والكوارث الذين كانوا فى طي النسيان ، أو عرضة للفتنة فى الدين مقابل الغذاء أو الكساء ..

وبعد سنوات طويلة من الممارسة الجادة والخبرة الواسعة فى كل هذه الحقول ، أحست الهيئات الإسلامية العاملة ، بضرورة التعاون والتنسيق بين جهودها ، حتى تؤتى ثمارها المرجوة ، على أحسن الوجوه ، وإذا تفعل ذلك ، فهى تستكمل واجباً دينياً نزل به القرآن الكريم ، وحض عليه الرسول الأمين ، وسارت عليه قوافل الدعاة والمجاهدين .

وفى ضوء الهدى الربانى والتزاماً بالنهج النبوى ، وإدراكاً لدورس المرحلة التاريخية ، وتجاربها ، تأكدت العزيمة لدى قادة الهيئات الإسلامية العالمية على وجوب التعاون والتنسيق بينهم ، فكانت الدعوة للمؤتمر

الحادى عشر لمجمع البحوث الإسلامية فى رحاب الأزهر الشريف تحت عنوان « الدعوة الإسلامية » حيث قرر مندوبو تلك الهيئات انشاء المجلس الاسلامى العالمى للدعوة والاغاثة .

وفى صفر ١٤٠٩ هـ ، سبتمبر ١٩٨٨ م عقد الاجتماع الأول للهيئة التأسيسية حيث أقرت النظام الأساسى ، وشكلت لجان المجلس فى العواصم المختلفة ، ووضعت الأسس للهيكل الإدارى للمجلس .

ولقد اجتمعت هيئة رئاسة المجلس فى مقره بالقاهرة ثلاث جلسات حتى الآن ، أقرت فيها اللوائح المالية والإدارية ، ودرست نتائج اجتماعات اللجان المختلفة ، وهى حصيلة كبيرة — والحمد لله — تبشر بالأمل رغم قصر المدة والصعوبات التى تحيط بكل عمل جديد .

وإننى إذ أقدم هذا الكتيب الذى يلقى الضوء على مراحل النشوء ، ويضم أنظمة المجلس ولوائحه ، ليحدونى أمل كبير ، أن تنتهز الهيئات الإسلامية الأعضاء وغيرها من القوى الإسلامية هذه الفرصة التى تمثل أول محاولة من نوعها لجمع العمل الإسلامى فى إطار عالمى ، وأن تؤازرها وتدعمها بكل وسائل الدعم ، حتى يقوى عودها ، وتثبت أقدامها ، ويصبح هذا المجلس قادرا — بحول الله — على تحقيق الأهداف التى رسمت له ...

والله سبحانه المسئول عن تصحيح النوايا والهداية إلى سواء السبيل ..

الامين العام
كامل الشريف

من كلمات أفتاء
المؤتمر الحادى عشر لمجمع البحوث الإسلاميّة
(سِتْوَة الدَّعْوَة)
رجب ١٤٠٨ هـ - مارس ١٩٨٨ م

- من كلمة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك
رئيس جمهورية مصر العربية
- من كلمة فضيلة الامام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق
شيخ الأزهر ورئيس المؤتمر
- من كلمة السيد المشير عبد الرحمن سوار الذهب
وفد السودان (كلمة الوفود)

فقرات من
كلمة السيد الرئيس
محمد حسني مبارك
رئيس جمهورية مصر العربية
بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الفضيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر ..
الاخوة الاعزاء العلماء الاجلاء ضيوف مصر الكرام الصفوة من رجال
الدعوة ..
أبنائ الطلبة والطالبات ..

« يسعدني أن أرحب بكم على أرض مصر وفي ظل أزهرها العريق ،
أقدم جامعة أشعت بنور العلم ، وتألفت بأقباس الهداية أكثر من ألف عام ،
وما زالت بحمد الله القبلة العلمية لجميع المسلمين في كل أنحاء الأرض . »

كما يسعدني أن أشكر هذه الجهود الخيرة التي أقامت هذا المؤتمر العظيم والتي
جمعت هذا الجمع الكريم ، والتي حشدت هذه الصفوة من أجل النهوض
بالدعوة ، فالحق كما نعرف جميعاً أن الدعوة في الإسلام واجبة على كل قادر
عليها ، وهي أوجب على المتخصصين فيها والمتفرغين لأمرها ومساندتها
بالدعم والتأييد والحماية والرعاية من أوائل واجبات أولى الامر في المجتمع
الاسلامي كله ، فسمة الأمة الاسلامية الحققة أن تكون في جملتها داعية إلى
الخير آمرة بالمعروف ناهية عن المنكر ، فقد قال الله في كتابه العزيز :
﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير يأمرون بالمعروف وينهون عن
المنكر ﴾ .

صدق الله العظيم

والصفة التي حدد بها القرآن الكريم أفضلية أمة الإسلام ، هي أنها أمة تأخذ نفسها بالدعوة إلى الحق ، وذلك قوله سبحانه وتعالى : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ﴾ .

* * *

« وإذا كانت الدعوة واجبة في كل وقت ، فهي في وقتنا هذا أشد وجوبا ، ومسئولية الجميع هنا عنها تأتي في صدر أولويات الواجبات ، ويستوى في تحمل هذه المسئولية العلماء والمؤسسات ، والرؤساء والحكومات ، نظرا لما يمر به العالم الإسلامي اليوم من معناه وما يحيط به من تهديدات ، وما يعترض طريق نهوضه من معوقات وعقبات . إن الإسلام بعقيدته الحققة ، وشريعته السمحة ، وفضائله العالية ، وقيمه السامية ، قد استطاع أن يقيم للمسلمين دولة عظمى .. وأن يحقق لهم وللإنسانية معهم حضارة كبرى »

والدعوة الإسلامية مطالبة بأن تتجه في جزء أساسي من نشاطها الى خارج العالم الاسلامي ، وذلك لتعريف ذلك العالم الخارجي بالاسلام الصحيح وبقيمة الرفيعة وتعاليمه الراقية وحضارته الانسانية السامية ، كل ذلك من باب التوضيح العلمي الحضاري ، فنحن بحاجة الى أن يعرف الناس قيم ديننا واشراق تاريخنا وعظمة حضارتنا ، وإن ما يجب أن تقوم عليه الدعوة وما يجب أن تقوم به ، هو الإعداد الصحيح لمن يتولون أمرها ويوصلون رسالتها ويتخصصون فيها ، فليس كل إنسان يصلح داعية بالمعنى الدقيق لتلك الكلمة ، وذلك لان التدين وإن كان من الامور العامة فالدعوة اليه من الأمور العلمية الخاصة ، بل ليس كل عالم بصالح أن يكون داعية ناجحا ، فالدعوة على وجهها الصحيح علم وفن وموهبة وخبرة ، وأعداد وصقل ، ووسائل وأدوات . »

* * *

« ومن هنا أرى أن مؤتمركم هذا له رسالته الكبرى في هذه الفترة من حياة أمتنا ، وأنا واثق من أنكم أهل لتحمل هذه الرسالة وأدائها بما جمعكم من هدف كريم ، وبما حملتم من علم عظيم ، وبما عمر قلوبكم من إيمان بدينكم وأمتكم ، وبما تأخذون به أنفسكم من تفان في سبيل أداء رسالتكم والله يوفقكم ويحقق الرجاء فيكم ، فهو الموفق والهادي إلى سواء السبيل . »

وقفنا الله جميعا وإياكم ، والسلام عليكم ورحمة الله



فقررت من كلمة فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر بسمه الرحمن الرحيم

« إن الدعوة إلى الإسلام لم تعد — في هذا العصر — محصورة في مجرد خطبة تلقى ، أو سورة من القرآن تلى ، أو درس يذاع ، أو كتب تنشر ، وإنما قد تطورت وسائلها ومسائلها وازدحمت الساحة بالدعاة وبالادعاء ، وصار على العلماء خاصة وسائر المسلمين — حكاما ومحكومين — عامة أن ينزلوا عند حكم الله في قوله : ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ ومن ثم : كانت الدعوة إلى هذا المؤتمر رغبة في التشاور والنصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم . »

* * *

« لقد كثرت المنظمات والجمعيات والهيئات التي تعمل في حقل الدعوة وتكاثرت ، ومع هذا فقد استفحلت الشرور ، وبرزت الآثام وتغلبت المادية ، وانحلت روابط الاخوة واستحكمت الفرقة ، وشاعت العصبية العرقية والمذهبية ، مع أنه لم تجتمع لامة من الامم من اسباب الوحدة وعناصر القوة ، ماأجتمع لهذه الامة الاسلامية .

فقبلتهم في الصلاة واحدة هي الكعبة المشرفة ، وكتاب ربهم القرآن يقول :

﴿ واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ﴾ ..

« إننا في حاجة الى منهج للدعوة والتعليم ، يعمق أيمان الأمة الاسلامية بعقيدة الاسلام وحقيقته شرعة ومنهاج حياة ، ويفضح أباطيل خصوم الاسلام التى دأبوا على اثارتها — باسم الاسلام — واشهارها فى مواجهة كل دعوة إلى الاصلاح والصلاح .

* * *

إن من واجبات العاملين فى مجال الدعوة الاسلامية صيانة الحقائق والمفاهيم الاسلامية من التحريف ، والحرص على إبراز السمات الاسلامية والحفاظ عليها ، لانها حصون الاسلام المنيعه ، وحماه وشعائره . وعلى رجال الدعوة بل ورجال التعليم البعد عن أخضاع حقائق الاسلام ومفاهيمه لمصطلحات غريبة ، لا تتفق مع روح الاسلام وأصوله . إن على رجال الدعوة أن يهدفوا الى إعادة صنع أمة ذات رسالة وكلمة مسموعة ، مهابة الجانب من خلال تعاليم الاسلام الصحيحة . إن أمام المؤتمر موضوعات رئيسية مجملها :—

- (أ) التنسيق بين نشاط الهيئات التى تقوم بالدعوة الاسلامية .
- (ب) التنسيق بين نشاط الهيئات التى تتولى اعمال الاغاثة والتكامل بين نشاطى الدعوة والأغاثة .
- (ج) قدسية الحرمين الشريفين والمسجد الاقصى .
- (د) الاقليات الاسلامية ومسئولية المسلمين تجاهها .
- (هـ) القضايا المعاصرة للأمة الاسلامية .



فقرارات من كلمة السيد المشير محمد الرحمن سوار الذهب نيابة عن الوفود المشاركة

اسمحوا لي — ياسيادة الرئيس — أن اتحدث باسم الوفود والشخصيات القادمة الى هذا المؤتمر المشهود من شتى أنحاء العالم : تعبيرا عن اهتمامهم العميق بأمر الدعوة الاسلامية تقديرا لمكانة الأزهر ومصر ، ورغبة صادقة في المشاركة في أعمال المؤتمر المباركة بالبحوث والمناقشات والحوار الهادف البناء .

واسمحوا لي أن أشكر — باسمهم جميعا — جمهورية مصر العربية : رئيسا وحكومة وشعبا على الجهود الاصيلية والمشرقة التي يقوم بها هذا البلد السامح المعطاء نحو الاسلام وأمة الاسلام . وإن أعبر عما يكنه ممثلوا العالم الاسلامي في هذا المؤتمر من تقدير واكبار للازهر الشريف ، ولرجاله الافاضل الأجلاء . فالأزهر الشريف قام ولا يزال يقوم وسيظل يقوم بأذن الله بدور رائد وعظيم ومضيئ في خدمة الدعوة الاسلامية .

إن التيارات والدعوات المعادية تشكل زحفا كاملا على العالم الاسلامي ، مزودا بشتى الامكانيات ، والوسائل ، والاساليب ، تدعمه مؤسسات : اقليمية ، وقارية ، وعالمية ذات طابع معاد .

ولا يوقف هذا الزحف الا عمل إسلامي منظم ، مزود بالامكانيات العلمية والفكرية . والمادية المناسبة .

والمعنى بالعمل الاسلامى المنظم هو : وجود مؤسسات اسلامية دعوية تنبث
فى قارات العالم تدعو الى الله على بصيرة بظروف البيئة التى تخاطبها وجهدى الدين
المناسب لها ، مستعينة بجميع الوسائل والاساليب العصرية فى خطاب الناس وهدايتهم
من كلمة مقنعة ، وقدوة حسنة مؤثرة ، وخدمة انسانية تؤلف القلوب . فلولا
شجعنا قيام مثل تلك المنظمات الدعوية فى كل أقاليم الارض ، وعلى كل مستويات
الخطاب والتبشير بالدين . ولولا قام مجلس عالمى يتولى التنسيق بين هذه المؤسسات
جميعا .



نصّ قرار

المؤتمر المنعقد بتشكيل

المجلس الإسلامي العالمي

للأحرار والبرّانيين

فصل القرار

التنسيق بين الجهات القائمة على شؤون الدعوة الإسلامية والاعثاة فى العالم الإسلامى .

وفى سبيل ذلك وافق المؤتمر على ماىلى :

أولا : ضرورة تنسيق جهود العاملين فى هذين المجالين وذلك بإنشاء (مجلس إسلامى عالمى للدعوة والاعثاة) بمراعاة أن يضم هذا المجلس المنظمات والمؤسسات التى تعمل فى مجال الدعوة والاعثاة واعداد الدعاة التى يمتد نشاطها خارج حدود بلد المقر .

ثانيا : يختص المجلس بالتخطيط والتنسيق والتعاون والمتابعة .

ثالثا : تقوم فى كنف هذا المجلس ثلاثة إدارات فرعية متخصصة هى :

(أ) إدارة الاعثاة : وتضم الجهات العاملة فى الاعثاة .

(ب) إدارة اعداد وتدريب الدعاة : وتضم الجهات العاملة فى هذا النوع من التعليم والتدريب .

(ج) إدارة تمويل الدعوة والاعثاة : وتضم الجهات العاملة فى تمويل الدعوة والاعثاة .

رابعا : يتولى الأزهر بالتعاون مع رابطة العالم الإسلامى والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية بالكويت الدعوة لأجتماع تأسيس لصياغة النظام الأساسى واللوائح التنظيمية لهذا المجلس وفروعه فى أقرب وقت ممكن .

خامسا : يضم الاجتماع التأسيس الجهات الآتى ذكرها :

١ — الأزهر الشريف بمصر

٢ — رابطة العالم الإسلامى بمكة المكرمة .

٣ — منظمة المؤتمر الإسلامى الشعبى ببغداد .

٤ — الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية بالكويت .

٥ — منظمة الدعوة الإسلامية بالخرطوم .

٦ — لجنة مسلمى إفريقيا بالكويت .

- ٧ — الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والدعوة والأردشار بالرياض .
- ٨ — رابطة الجامعات الإسلامية بالمغرب .
- ٩ — رابطة علماء المغرب والسنغال بالرباط .
- ١٠ — منظمة المؤتمر الإسلامي بمكة .
- ١١ — اتحاد البنوك الإسلامية بالقاهرة .
- ١٢ — بيت الزكاة بالكويت .
- ١٣ — هيئة الاغاثة الإسلامية العالمية بمكة المكرمة .
- ١٤ — وكالة الاغاثة الإسلامية بالخرطوم .
- ١٥ — لجنة الاغاثة الكويتية بالكويت .
- ١٦ — اتحاد الهلال الأحمر العربي بالرياض .
- ١٧ — المؤتمر الإسلامي لبيت المقدس بالاردن .
- ١٨ — مؤسسة أقرأ بمكة .
- ١٩ — ممثلوا وزارات الاوقاف وإدارات الشؤون الإسلامية التي يمتد نشاطها في أمور الدعوة والاغاثة خارج مواطنها وهي القائمة في البلاد الآتية :
 - (أ) جمهورية مصر العربية .
 - (ب) المملكة المغربية .
 - (ج) الجمهورية العراقية .
 - (د) دولة الكويت .
 - (هـ) دولة قطر .
 - (و) دولة الامارات العربية المتحدة .
 - (ز) المملكة الاردنية الهاشمية .



قرار
بالنظام الدستوري
للمجلس الوطني العام
للديمقراطية والحرية

١٠ ، ١١ من صفر ١٤٠٩ هـ

٢١ ، ٢٢ من سبتمبر ١٩٨٨ م

قرار النظام الأساسي

للمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإخوانية

تقديم :

لقد جاء دين الاسلام خاتما للرسالات السماوية ، وجاء محمد ﷺ خاتما للأنبياء والمرسلين : بعثه الله الى الناس كافة ، فكانت دعوته عامة لا تتوقف عند زمن ، ولا يحدها اقليم ، ولا تقتصر على جنس أو لون أو فئة من البشر .

كانت دعوة للناس جميعا ولكل زمان ومكان : ﴿ وما ارسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا .. ﴾^(١)

فلما أنتقل الرسول ﷺ الى الرفيق الأعلى ، بعد أن بلغ الرسالة ، وأدى الأمانة . انتقل واجب الدعوة — على سبيل فرض الكفاية — إلى أمته .. الى المسلمين جميعا : حكاما ومحكومين .. يقوم بها بالنيابة عنهم خاصتهم من علماء الإسلام : ﴿ وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون ﴾^(٢)

من أجل هذا : كان نشر الدعوة الاسلامية ، وتوضيح مبادئها ، وتصحيح مفاهيمها ، وتبليغها للناس أجمعين ، في مشارق الأرض ومغاربها من واجبات العلماء والفقهاء بأمور الدين .

وهي رسالة من أسمى الرسالات وأعظمها ، لاسيما بعد أن اتسعت آفاقها وتنوعت مجالاتها ، وتواصلت أساليب العرض لألوان الفكر في زماننا هذا ، حتى

(١) الآية ٢٨ من سورة سبأ
(٢) الآية ١٣٢ من سورة التوبة

غدا تليس أحكام الاسلام بكثير من المفاهيم التى ييها أعداء الله أمرا واقعا ، مما اقتضى ضرورة تخصيص مجموعات من العلماء لهذه المهمة ، يقومون بأمرها ويصححون المفاهيم الخاطئة ، لتستقيم مع الأصول الصحيحة لعقيدة الإسلام .

ولقد يزيد من صعوبة مهمة الداعية — بجانب ما تقدم — غر أعداد المسلمين وانتشار جماعاتهم فى كافة بقاع العالم ، واتساع نطاق بلادهم وأوطانهم ، مع تباين اللغات واختلاف البيئات .

مما أدى الى قيام هيئات ومؤسسات وجمعيات كثيرة ، تحمل مسميات عديدة فى مختلف البلدان ، تباشر مهمة الدعوة كل على حسب جهده وطاقته ، دون تنسيق أو تخطيط .

ومن ثم تنادى بعض المصلحين من رجال الدعوة الى ضرورة التنسيق بين أجهزة الدعوة ، لتحقيق الفائدة المرجوة منها ، على نطاق أوسع ، بحيث تتكامل جهود المؤسسات والهيئات والجمعيات العاملة فى هذا الميدان .

وهذا بعينه ما رددته المؤتمرات الاسلامية فى كثير من اجتماعاتها ، ونخص منها المؤتمر العالمى الرابع للسيرة والسنة النبوية (المؤتمر العاشر لجمع البحوث الاسلامية) الذى عقد بالقاهرة فى ١٨ — ٢٤ من صفر ١٤٠٦ هـ الموافق ١ — ٧ من نوفمبر ١٩٨٥ ومؤتمر المجلس الأعلى العالمى للمساجد المنعقد فى مكة المكرمة بتاريخ ١٣ — ١٥ من صفر ١٤٠٨ هـ الموافق ٦ — ٨ من أكتوبر ١٩٨٧ م والمؤتمر الحادى عشر لجمع البحوث الاسلامية (شئون الدعوة الاسلامية) الذى عقد بالقاهرة فى ١٥ — ١٩ من رجب ١٤٠٨ هـ الموافق ٤ — ٨ من مارس ١٩٨٨ م .

حيث تدارس الموضوعات التالية :

أ (التنسيق بين نشاط الهيئات التى تقوم بالدعوة الاسلامية .

والتنسيق بين الهيئات التى تتولى أعمال الاغاثة .

ب (وضع الاقليات الاسلامية فى العالم ومسئولية المسلمين تجاهها ..

ج (القضايا المعاصرة للأمة الاسلامية ..

وكان من مقرراته إزاء الموضوع الأول : (إنشاء مجلس اسلامى عالمى

للدعوة والاغاثة) ..

ولقد حدد المؤتمر معالم عمل هذا المجلس وما يتفرع عنه .. وأناط بالأزهر الشريف .. بالتعاون مع : رابطة العالم الاسلامى بمكة المكرمة ، والهيئة الخيرية الاسلامية العالمية بالكويت .. اعداد مشروع النظام الاساسى واللوائح التنفيذية لهذا المجلس وفروعه ..

ومن ثم : دعا شيخ الأزهر .. معالى الأمين العام لرابطة العالم الاسلامى الدكتور / عبد الله عمر نصيف ، ومعالى الشيخ يوسف الحجى — الرئيس العام للهيئة الخيرية الاسلامية العالمية بالكويت : لاجتماع عقد بمكتب شيخ الأزهر يوم الخميس الموافق ٢٧ من شعبان ١٤٠٨ هـ الموافق ١٤ أبريل ١٩٨٨ نوقشت فيه معالم النظام الاساسى لهذا المجلس واللائحة التنفيذية له .

ثم دعيت الهيئة التأسيسية للمجلس للاجتماع بالقاهرة يومى الأربعاء والخميس ١٠ ، ١١ من صفر سنة ١٤٠٩ هـ الموافق ٢١ ، ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٨٨ م لنظر هذا النظام .. فأقرته على الوجه التالى :

النظام الاساسى

للمجلس الإسلامى العالمى للدعوة والإرشاد

المادة الأولى :

ينشأ مجلس عالمى بمسمى « المجلس الاسلامى العالمى للدعوة والاغاثة » .
يكون مقره الرئيسى (القاهرة) ..

المادة الثانية :

يقوم المجلس بالتنسيق والتخطيط لكل ما يتعلق بشئون الدعوة الاسلامية والاغاثة فى العالم وبصفة خاصة الأمور التالية :

١ — دراسة الوسائل والامكانيات التى تساعد على نشر الدعوة الاسلامية فى كافة بقاع العالم .

٢ — بحث ودراسة المشكلات التى تواجه أجهزة الدعوة واقتراح الحلول الملائمة لها ، ودراسة التقارير التى تضعها الجهات العاملة فى حقل الدعوة وإصدار التوصيات بشأنها .

- ٣ — العمل على دعم القيم الدينية والالتزام بها في أجهزة الاعلام المختلفة .
- ٤ — متابعة ودراسة أحوال الاقليات الاسلامية ودعمها استرشادا بما يتوافر من دراسات ومن تقارير المراكز الاسلامية لهذه الأقليات .
- ٥ — تعزيز الجهود المبذولة لنشر الدعوة الاسلامية والتعريف بالاسلام وتحقيق التضامن بين المسلمين في مختلف بلاد العالم .
- ٦ — حماية الدعوة الاسلامية ووسائلها وبث التعاليم والقيم الدينية الصحيحة والتصدي للتيارات والمذاهب المناهضة للاسلام ، وذلك بكافة الطرق المشروعة .
- ٧ — دعم أواصر التعارف والتضامن بين الشعوب الاسلامية بالتنسيق في عقد المؤتمرات والندوات واللقاءات ونجيمات الشباب الاسلامي .
- ٨ — ايفاد الدعاة بعد اختيارهم وتدريبهم لنشر الدعوة والثقافة الاسلامية الصحيحة الى مختلف البقاع ، وبخاصة الى مجتمعات الأقليات الاسلامية .
- ٩ — تخصيص المنح الدراسية لأبناء الشعوب والأقليات في الجامعات والمعاهد والمدارس الاسلامية . والتنسيق في هذا بين الجهات المانحة ، وضمان حسن اختيار الدارسين وكفالتهم .
- ١٠ — اعداد وطبع ونشر وتوزيع المصحف الشريف وترجمات معانيه ، وكذا الكتب والمجلات والرسائل التي تعرف بالاسلام في قيمه ومبادئه ، وكذلك المطبوعات التي تدفع عن الإسلام مايوجه اليه من فريه أو يلحق بمبادئه من تزيف . ونشر مطبوعات هذا المجلس على الناس بمختلف اللغات .
- ١١ — متابعة وتوجيه المساعدات التي تقدم الى الشعوب الاسلامية في حالات الكوارث والنكبات العامة تحقيقا لمبدأ التكافل والتضامن بين المسلمين .
- ١٢ — تشجيع وانشاء الكليات والمعاهد والمساجد التي تعمل على نشر الثقافة الاسلامية في الأقطار المختلفة ، واقامة مراكز اعداد وتدريب الدعاة .
- ١٣ — متابعة وتشجيع المدارس والمساجد التي تخصصت في تحفيظ القرآن الكريم في كافة الدول الاسلامية .
- ١٤ — توفير الدراسات والمعلومات والاحصاءات التي يمكن الاستفادة منها في أعمال المجلس .

١٥ — الاستفادة من الخريجين من الجامعات والمعاهد والحاكمهم بمراكز اعداد وتدريب الدعاة ومعاونتهم في الالتحاق بالأعمال المناسبة لهم .

المادة الثالثة :

يتألف المجلس من الهيئات والمنظمات والجمعيات التي أقر المؤتمر عضويتها وهي :

- ١ - الأزهر الشريف بالقاهرة
- ٢ - الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بالقاهرة
- ٣ - اتحاد الهلال الأحمر بالرياض
- ٤ - ادارة احياء التراث الاسلامي بقطر
- ٥ - بيت الزكاة بالكويت
- ٦ - جمعية الإصلاح بالبحرين
- ٧ - جمعية الإصلاح الاجتماعي بالكويت
- ٨ - جمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعي بسبلي
- ٩ - جمعية احياء التراث الاسلامي بالكويت
- ١٠ - رابطة العالم الاسلامي بمكة المكرمة
- ١١ - رابطة الجامعات الاسلامية بالمغرب
- ١٢ - رابطة علماء المغرب والسنغال بالرباط
- ١٣ - الرئاسة العامة لادارات البحوث العلمية والدعوة والإرشاد بالرياض
- ١٤ - لجنة مسلمي افريقيا بالكويت
- ١٥ - لجنة الاغاثة بالكويت
- ١٦ - منظمة الدعوة الاسلامية بالخرطوم
- ١٧ - منظمة المؤتمر الاسلامي الشعبي ببغداد
- ١٨ - منظمة المؤتمر الاسلامي بجدة
- ١٩ - المؤتمر الاسلامي الشعبي لبيت المقدس بالأردن
- ٢٠ - مؤسسة (أقرأ) بجدة
- ٢١ - مؤسسة الملك فيصل الخيرية بالرياض
- ٢٢ - الندوة العالمية للشباب بالرياض

- ٢٣ - الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية بالكويت
- ٢٤ - هيئة الأغاثة الاسلامية العالمية بجدة
- ٢٥ - الوكالة الاسلامية الافريقية للأغاثة بالخرطوم
- ٢٦ - وزارات الأوقاف وادارات الشؤون الاسلامية في البلاد التالية :

١ - جمهورية مصر العربية

ب - المملكة المغربية

ج - الجمهورية العراقية

د - دولة الكويت

هـ - رئاسة المحاكم الشرعية بدولة قطر

و - دولة الامارات العربية

ز - المملكة الأردنية الهاشمية .

المادة الرابعة :

لكل هيئة أو جماعة أو منظمة لها نشاط في مجال الدعوة الاسلامية والاغاثة خارج اقليمها حق الانضمام للمجلس بناء على طلب تودعه الامانة العامة الدائمة ويعرض على المجلس في أول اجتماع له يعقد بعد تقديم الطلب .

المادة الخامسة :

يتكون المجلس من الأعضاء المؤسسين والمنضمين اليه وتكون القاهرة المقر الدائم لاجتماعات المجلس وله أن يجتمع في أى مكان آخر يحدده المجلس بأغلبية اعضائه الحاضرين .

المادة السادسة :

للمجلس دور انعقاد سنوى في شهر المحرم من العام الهجرى بدعوة من رئيسه ، أو نائبه عند غيابه للنظر في جدول أعماله التى يتقدمها الموضوعات التالية :

١ - الموافقة على محاضر الدورة السابقة . « عادية أو استثنائية » .

٢ - دراسة واعتماد اللوائح الادارية والمالية للمجلس وتعديلها .

٣ - دراسة واعتماد الميزانية السنوية والحساب الختامى .

٤ - قبول اعضاء جدد بالمجلس .

- ٥ - تعيين مراقب للحسابات أو أكثر للسنة المالية المقبلة وتحديد مكافآته
٦ - اعتماد التقرير المالى عن السنة المنقضية
٧ - انتخاب الأمين العام للمجلس وفقا لاحكام هذا النظام
٨ - مناقشة تقرير الأمين العام وتقارير اللجان الأخرى من نشاط المجلس فى العام
الماضى .

المادة السابعة :

يجوز للمجلس أن ينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة الى ذلك بناء على دعوة الرئيس أو طلب خمسة على الأقل من اعضاءه ولا يدعى المجلس للانعقاد الا بموافقة الأغلبية المطلقة لاعضاءه على الحضور .

المادة الثامنة :

ينتخب المجلس رئيسا له ونائبا للرئيس لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد .

المادة التاسعة :

يكون لكل عضو فى المجلس صوت واحد .

المادة العاشرة :

ما يقره المجلس يكون ملزما لجميع الأعضاء سواء كان القرار بالإجماع أو بالأغلبية المطلقة .

المادة الحادية عشرة :

فيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى هذا النظام يكتفى بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين .

المادة الثانية عشرة :

يتمتع المجلس بأهلية قانونية بالنسبة لما يلى :-

أ (تملك الأموال الثابتة والمنقولة والتصرف فيها وقبول الهبات والتبرعات والوصايا والأوقاف التى تخدم أغراضه .

ب (التعاقد .

ج (التقاضى .

المادة الثالثة عشرة :

يكون للمجلس أمانة عامة تتألف من أمين عام وعدد كاف من الموظفين .

المادة الرابعة عشرة :

يختار المجلس من بين أعضائه الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، ويكون الأمين العام الممثل القانوني للمجلس وينوب عنه أمام الهيئات الأخرى ، ويرأس الجهاز التنفيذي للمجلس .

المادة الخامسة عشرة :

اختصاصات الأمانة العامة :

تتولى الأمانة العامة بإشراف الأمين العام للمجلس الأمور الآتية :

١ - الأعمال التمهيدية لمؤتمرات واجتماعات المجلس واللجان الأخرى وتبليغ قراراته الى الأعضاء .

٢ - طلب اقتراحات الاعضاء قبل انعقاد المؤتمر أو المجلس

٣ - اعمال أمانة سر المجلس واجتماعاته ومؤتمراته واللجان الأخرى وتوجيه الدعوة الى الاعضاء .

٤ - تقديم تقرير سنوي للمجلس عن أعماله

٥ - تحضير مشروع الميزانية والحساب الختامي

٦ - تنسيق وطبع المقترحات وارسالها الى الأعضاء قبل انعقاد المجلس أو المؤتمر بشهر واحد على الأقل .

٧ - تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس

٨ - تزويد اعضاء المجلس بما تتلقاه من معلومات ومقترحات

المادة السادسة عشرة :

موارد المجلس المالية :

١ - الاشتراك السنوي لعضوية المجلس ويحدد كل عضو باقرار يرد الى أمانة المجلس قيمة اشتراكه خلال ثلاثة شهور على الاكثر من تاريخ تصديق المجلس على هذا النظام على ألا يقل عن ثلاثة آلاف دولار أمريكي سنويا .

٢ - التبرعات والهبات والوصايا والأوقاف التي يوافق عليها المجلس وتتفق مع أغراضه

٣ - عوائد استثمار أموال المجلس

المادة السابعة عشرة :

يتبع المجلس اللجان الدائمة الآتية :

- ١ — لجنة التعليم والدعوة مقرها القاهرة
 - ٢ — لجنة الاغاثة العامة مقرها جدة
 - ٣ — لجنة المعلومات والمتابعة مقرها مكة المكرمة
 - ٤ — لجنة التمويل والاستثمار مقرها الكويت
 - ٥ — لجنة النشر والاعلام مقرها بغداد
- ويختار المجلس رؤساء هذه اللجان ..

المادة الثامنة عشرة :

- أ — تشكل هيئة رئاسة المجلس من رئيس المجلس ونائب الرئيس والأمين العام ورؤساء اللجان الدائمة التي يشكلها المجلس .
- ب — يمثل الرئيس المجلس أمام الهيئات الرسمية والدولية وفي المناسبات .

المادة التاسعة عشرة :

- تختص هيئة رئاسة المجلس بالآتي :
- ١ — متابعة أعمال التنسيق بين المنظمات والهيئات والجمعيات العاملة في مجال الدعوة الاسلامية والاغاثة والتخطيط لها .
- ٢ — متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس
- ٣ — التوجيه والاشراف العام على جميع اللجان والهيئات القائمة على تحقيق أهداف هذا المجلس .
- ٤ — النظر في الأمور الهامة التي لاتدخل في اختصاص لجان المجلس .

المادة العشرون :

تتألف لجنة التعليم والدعوة من أعضاء يمثلون الجهات الآتية :

- (١) الأزهر الشريف بالقاهرة
- (٢) الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بالقاهرة
- (٣) بيت الزكاة بالكويت
- (٤) جمعية إحياء التراث الاسلامي بالكويت
- (٥) رابطة العالم الاسلامي بمكة المكرمة
- (٦) رابطة الجامعات الاسلامية بالمغرب
- (٧) مؤسسة « أقرأ » الخيرية بجدة

(٨)	منظمة المؤتمر الاسلامى الشعبى	بيغداد
(٩)	منظمة الدعوة الاسلامية	بالخرطوم
(١٠)	الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية	بالكويت
(١١)	الندوة العالمية للشباب الاسلامى	بالرياض
(١٢)	وزارة الأوقاف والشئون	
	والمقدرات الاسلامية	بالأردن
(١٣)	وزارة الأوقاف والشئون	
	الاسلامية	بالمغرب

المادة الحادية والعشرون :

- تختص لجنة التعليم والدعوة بالمسائل الآتية
- وضع خطط ومشروعات تبليغ الدعوة الاسلامية ونشر الثقافة الاسلامية (المرحلية — والسنوية) الى الناس كافة وعرضها على المجلس لاقرارها .
 - تحديد اهداف مرحلية يسعى الداعية الى تحقيقها .
 - اقتراح انشاء المؤسسات التعليمية والثقافية (مهنية وتربوية وتعليمية) ودعمها .
 - كالمدارس والجامعات والمكتبات والاندية الثقافية ومراكز اعداد وتدريب الدعاة
 - وضع خريطة احتياجات المسلمين فى الدول المختلفة من الدعاة .
 - اقتراح عدد المنح الدراسية المطلوبة للراغبين فى الدراسة بالمدارس والجامعات الاسلامية وشروط منحها ووضع أسس الاستفادة القصوى من هذه المنح والعمل على حل مشكلات الدراسين .
 - اقتراح افضل السبل والوسائل لتطوير التعليم وأساليب الدعوة وفقا لتطورات المعاهد .
 - دراسة المشكلات التى تواجه الدعاة فى كل دولة .
 - متابعة تنفيذ خطط الدعوة والتعليم ونشر الثقافة الاسلامية .
 - وضع برامج اعداد الدعاة وتدريبهم للقيام بمهمة الدعوة بمراعاة تباين البيئات الاسلامية فى العرف والعادة ، وانشاء المراكز اللازمة لذلك .
 - تقديم تقرير سنوى للمجلس عن نشاطه فى هذا المجال وبما تم تنفيذه من خطط التعليم والدعوة .

المادة الثانية والعشرون :

تتألف لجنة الاغاثة العامة من أعضاء يمثلون الجهات الآتية :

- ١ — الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بالقاهرة
- ٢ — صندوق التضامن الاسلامى
- ٣ — لجنة الاغاثة بالكويت
- ٤ — منظمة الدعوة الاسلامية بالخرطوم
- ٥ — هيئة الاغاثة الاسلامية العالمية بجدة
- ٦ — الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية بالكويت
- ٧ — الوكالة الاسلامية الافريقية للاغاثة بالخرطوم
- ٨ — البنك الاسلامى للتنمية بجدة

المادة الثالثة والعشرون :

تختص لجنة الاغاثة بالمسائل الآتية :

— وضع خطط المساعدات واعانات الاغاثة وسياسة توزيعها بما يكفل كافة احتياجات الافراد والجامعات الاسلامية من كساء وغذاء وإيواء وعلاج وتعليم وما يحتاجه كل ذلك من إقامة مستشفيات ودور علاج ومؤسسات ثقافية وتعليمية واندية ومكتبات وغير ذلك بما يحقق كفاءة الشخصية المسلمة وتنميتها دينيا واجتماعيا وصحيا وعلميا واقتصاديا .

- التنسيق مع الجهات الدولية والعالمية للاغاثة
- بيان أولويات توزيع المساعدات والاعانات على خريطة سكان العالم الاسلامى .
- بحث الطلبات الخاصة بالمساعدات التى تقدم أو ترد للمجلس .
- تقديم تقرير سنوى عن نشاط المجلس فى هذا المجال
- متابعة تنفيذ خطط الاعانات والمساعدات

المادة الرابعة والعشرون :

تتألف لجنة التمويل والاستثمار من أعضاء يمثلون الجهات الآتية :

- ١ — الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بالقاهرة
- ٢ — رابطة العالم الاسلامى بمكة المكرمة
- ٣ — مؤسسة الملك فيصل الخيرية بالرياض
- ٤ — مؤسسة أقرأ الخيرية بجدة

٥ - الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية بالكويت

المادة الخامسة وعشرون :

تختص لجنة التمويل والاستثمار بالمسائل الآتية :

- وضع خطة عامة لجمع التبرعات ومتابعة تنفيذها .
- تشكيل لجان فرعية لجمع التبرعات في الدول والبلاد المختلفة من مصادرها الشرعية : هبات / تبرعات (نقدية أو عينية) اعانات / أوقاف / وصايا والتي تقدم من الأفراد والهيئات (أهلية أو حكومية : دولية أو محلية) مادامت لا تتعارض مع أهداف ومقاصد المجلس .
- وضع خطة عامة لاستثمار أموال المجلس للاستفادة من عوائدها في تحقيق اغراضه تعرض على المجلس لاقرارها .
- للجنة أن تستعين في تحقيق أغراضها بخبراء المال والاقتصاد والاستثمار الاسلاميين وخبراء الشريعة .
- تقديم تقرير سنوى بحجم أموال المجلس وعوائده .

المادة السادسة وعشرون :

تتألف لجنة المعلومات والمتابعة من أعضاء يمثلون الجهات الآتية

- ١ (الأزهر الشريف القاهرة
- ٢ (رابطة العالم الاسلامى مكة المكرمة
- ٣ (رابطة علماء المغرب والسنغال بالرباط
- ٤ (مؤسسة الملك فيصل الخيرية بالرياض
- ٥ (مؤسسة أقرأ الخيرية بجدة
- ٦ (منظمة الدعوة الاسلامية بالخرطوم
- ٧ (هيئة الاغاثة الاسلامية العالمية بجدة
- ٨ (وزارة الأوقاف العراقية ببغداد
- ٩ (وزارة الأوقاف والشئون والمقدسات الاسلامية بالأردن
- ١٠ (البنك الاسلامى للتنمية بجدة

المادة السابعة وعشرون :

تقوم لجنة المعلومات والمتابعة بجمع وتبادل المعلومات والاحصاءات والبيانات عن كل مايتعلق برسالة المجلس من مختلف بلدان العالم والمراكز الاسلامية بالخارج وتنظيم

الاستفادة منها وتزويد المجلس ولجانه للاستعانة بهذه المعلومات في إصدار قراراته وتوصياته .

المادة الثامنة والعشرون :

تتألف لجنة النشر والاعلام من أعضاء يمثلون الجهات الآتية :

- ١ — الأزهر الشريف القاهرة
- ٢ — جمعية إحياء التراث الاسلامي الكويت
- ٣ — رابطة العالم الاسلامي بمكة المكرمة
- ٤ — رابطة علماء المغرب والسنغال بالرباط
- ٥ — منظمة المؤتمر الاسلامي الشعبي بغداد
- ٦ — المؤتمر الاسلامي الشعبي لبيت المقدس في الأردن
- ٧ — الندوة العالمية للشباب الاسلامي بالرياض
- ٨ — وزارة الأوقات الكويته
- ٩ — وزارة الأوقاف والشئون والمقدسات في المملكة الأردنية الهاشمية

المادة التاسعة والعشرون :

تختص لجنة النشر والاعلام بالمسائل الآتية :

- ١ — وضع الخطط والدراسات الكفيلة بالنهوض بالإعلام الاسلامي في الوسائل المسموعة والمقرؤه والمشاهدة .
- ٢ — اعداد مشاريع برامج تليفزيونية وإذاعية بما يخدم اهداف المجلس .
- ٣ — وضع الخطط والدراسات الكفيلة بمواجهة الاعلام المعادي للاسلام والمسلمين .
- ٤ — اقتراح خطط للتنسيق بين المنظمات والهيئات العاملة في مجال الاعلام الاسلامي .
- ٥ — التنسيق بين الجهات القائمة على طبع المصحف الشريف وترجمة معانيه الى اللغات الأخرى .
- ٦ — متابعة ما ينشر ضد الاسلام والرد عليه .
- ٧ — اعداد موضوعات الدراسات واقتراح تأليف الكتب والتنسيق بين

- الأجهزة القائمة بها في المجالات الآتية :
- أ (عرض الاسلام وتوضيح مبادئه لغير المسلمين .
- ب (نشر الكتب التي تعرف بالاسلام وبالثقافة الاسلامية .
- ج (مواجهة الفرق والتيارات الهدامة التي تستهدف العقيدة الاسلامية وتناقض القيم الدينية الصحيحة .
- ٨ — اقتراح اسماء الدراسات والكتب التي ينبغي ترجمها الى اللغات الأخرى .
- ٩ — التنسيق بين الأجهزة العاملة في الاعلام خارج العالم الاسلامي .
- ١٠ — التنسيق في الاعلام الخاص بالقضايا الاسلامية الرئيسية .

أحكام عامة

المادة الثلاثون :

للمجلس أن يعتبر أى عضو لا يقوم بواجباته المنصوص عليها في نظامه الاساسي منفصلا عن المجلس وذلك بقرار يصدر عن ثلثي الأعضاء الحاضرين .

المادة الحادية والثلاثون :

إذا رأى أحد الأعضاء الانسحاب من عضوية المجلس عليه أن يقوم بإبلاغ عزمه على ذلك كتابة إلى رئيس المجلس قبل دورة انعقاد المجلس بثلاثة أشهر على الأقل وعلى المجلس البت في طلبه في أول جلسة تعقب تقديم الاستقالة أو الانسحاب .

المادة الثانية والثلاثون :

يكون تعديل النظام الاساسي للمجلس بموافقة ثلثي اعضائه ، وإذا لم يتوفر هذا النصاب يعاد عرض التعديل المقترح على المجلس في الجلسة التالية ، وعندئذ يكفي موافقة ثلثي الحاضرين .

المادة الثالثة والثلاثون :

الهيئات التي تتقدم بطلب الانضمام الى المجلس يجوز دعوتها لحضور جلساته وجلسات اللجان بصفة مراقب إلى حين البت في طلب العضوية .

المادة الرابعة والثلاثون :

ترفع تقارير اللجان الى هيئة رئاسة المجلس للبت فيها .

المادة الخامسة وإثلاثون :

على رؤساء اللجان الدائمة ابلاغ الأمين العام بالمواعيد المقترحة لاجتماعات هذه اللجان ، وجدول اعمالها حتى يجرى التنسيق بينهما .
وعلى الأمين العام اخطار جميع اعضاء المجلس بذلك ، ويحق لكل عضو حضور أية لجنة منها والمشاركة الكاملة في أعمالها .

المادة السادسة وإثلاثون :

يعتبر هذا النظام سارى المفعول بمجرد توقيعه من الأعضاء ولكل عضو أن يصدق على هذا النظام بالطرق المقررة لدى الجهة التى يمثلها .

أعضاء الهيئة التأسيسية

توقيعا



البلد ع الحايّة واليه والريّة

للمجسّس الهمس للهي العالم

للزحوة والفرخانة

اللائحة المالية والإدارية للمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة

مقدمة

استناداً على النظام الأساس للمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة الذي أقرته الهيئة التأسيسية في ختام اجتماعها الأول بالقاهرة بتاريخ ١٠ صفر ١٤٠٩ هـ الموافق ٢١ سبتمبر ١٩٨٨ م ، وبناء على تفويض المجلس لهيئة رئاسة المجلس بأصدار اللوائح المالية والإدارية ، فقد تقررَت النصوص الآتية :-

الباب الأول

قواعد عامة :

- مادة (١) : يكون للمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة جهاز تنفيذي يتبع الأمين العام للمجلس ويعمل تحت إشرافه يتكون من الإدارات والأقسام المبينة في هذه اللائحة .
- مادة (٢) : يكون للجهاز التنفيذي للمجلس مدير عام يوكل إليه تصريف جميع المسائل المالية والإدارية المنصوص عليها في هذه اللوائح يعاونه موظفون حسب حاجة العمل ، وفق التعليمات التي يضعها الأمين العام .
- مادة (٣) : أموال المجلس مخصصة للصرف منها على تحقيق أغراضه ولايجوز انفاقها في غير ما خصصت من أجله إلا بموافقه المجلس في اجتماعه السنوي .

مادة (٤) : يصدر الأمين العام للمجلس القرارات المنظمة للتعاقد والشروط والمستندات المطلوبة وصلاحيات التوقيع .

مادة (٥) : للأمين العام حتى التوقيع على عقود الشراء أو التوريد ومقاولات الأعمال والخدمات وفقا لما هو منصوص عليه في اللائحة المالية وله أن ينيب عنه غيره .

مادة (٦) : يطبق ما ورد في النظام الأساسي للمجلس فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللوائح المالية والإدارية .

مادة (٧) : يعمل بهذه اللوائح اعتبارا من يوم ٩ / ١٢ / ١٩٨٨ م

الباب الثاني

اللائحة المالية

الفصل الأول

مادة (٨) : يكون للمجلس ميزانية تشمل جميع الإيرادات والمصروفات وتقسم عناصرها الى أبواب وفصول حسب الحاجة .

مادة (٩) : تبدأ السنة للمجلس في أول المحرم وتنتهي بنهاية ذي الحجة من كل عام هجري الا في السنة الأولى فتبدأ بعد اجتماع الهيئة التأسيسية .

مادة (١٠) : تودع أموال المجلس في المصارف التي يحددها المجلس في أى بلد او دولة من دول العالم .

مادة (١١) : تكون الإدارة هي المسؤولة أمام الأمين العام عن نظام تحصيل وصرف أموال المجلس .

مادة (١٢) : تعتبر لجنة التمويل والاستثمار هي المسؤولة عن توجيه استثمار أموال المجلس وفقا للنظام والخطط المعتمدة في هذا الشأن بما لا يتعارض مع احكام الإسلام .

مادة (١٣) : يكون اعتماد مستندات صرف النقدية والشيكات او الغائها وابرام العقود وفقا لما هو مقرر في هذه اللائحة .

الفصل الثاني

مادة (١٤) : يتم تحصيل ، موارد وإيرادات المجلس بموجب ايصالات تعتمد نماذجها من الأمين العام بناء على عرض المسئول المالي ، على أن تكون سلسلة مبينة فيها تاريخ وأسم الجهة وقيمة المبلغ رقما وكتابة والغرض المقدم من أجله وما إذا كان المبلغ نقدا أو بمقتضى شيك وفي هذه الحالة يدون رقم الشيك والمصرف المحسوب عليه .

مادة (١٥) : يقوم الموظف المختص بأستلام المبالغ الواردة للمجلس على النحو المبين في المادة السابقة وإيداعها في حساب المجلس لدى المصرف المعتمد من المجلس وذلك في اليوم التالي أو في نهاية الاسبوع على الأكثر بعد عرضها على الأمين العام أو المدير العام وأخذ الموافقة على الأيداع .

مادة (١٦) : تكون أسماء حسابات الإيرادات طبقا للأسماء المعتمدة من المجلس وفقا لنظامه الاساسي وللأصول المحاسبية المتعارف عليها

مادة (١٧) : يكون صرف أى مبلغ من مالية المجلس (نقدا أو شيكات) بموجب مستندات صرف يعتمد نموذجها من الأمين العام ، على أن يكون من بين بياناته أسم الجهة المستفدة ، والمبلغ المصروف ، رقما وكتابة ، وتاريخ الصرف وسببه ، واسم الحساب المدين واسم المصدر وتوقيعه ، ويتم اعتماد مستندات الصرف وفقا للنظام المقرر في هذه اللائحة .

مادة (١٨) : يجب أن يكون الصرف مؤدا بالمستندات الدالة على الاستحقاق ومعتمدة ممن لهم صلاحية اعتمادها على النحو المبين في هذه اللائحة .

مادة (١٩) : في حالة فقد المستندات الأصلية لصرف مبلغ معين وقبل الوفاء به يجوز الصرف بموجب مستندات بدل فاقد بعد التأكد من عدم سابقة الصرف واخذ اقرار من المستفيد بتحملة النتائج المترتبة على تكرار الصرف .

مادة (٢٠) : يجب اعتماد مستندات صرف الشيكات الملغاة لأى سبب من الأسباب من المسئول المالى وختمها بخاتم « ملغى »

مادة (٢١) : تصرف مرتبات العاملين بإدارات المجلس بموجب كشوف صرف تعد لهذا الغرض فى الأسبوع الأخير من كل شهر بعد التحقق من شخصياتهم وتوقيعهم أمام أسمائهم فى هذه الكشوف ، فإذا صادف الموعد المحدد للصرف عطلة رسمية فىكون الصرف فى آخر يوم عمل سابق لبدء العطلة وللمسئول المالى أن يقرر موعد بصرف المرتبات بمناسبة العطلات الرسمية والأعياد .

ويجوز انابة الغير فى تسليم المرتب بموجب توكيل كتابى يعتمد من المسئول المالى ويرفق التوكيل بكشوف الصرف .

مادة (٢٢) : يورد مندوب الصرف لحساب الأمانات المرتبات التى لم يتقدم أصحابها لصرفها خلال عشرة أيام من تاريخ استحقاق الصرف .

مادة (٢٣) : تقيد قيمة المرتبات المصرفة بأسم مندوب الصرف عهدة عليه الى أن يقوم بأعادة تلك الكشوف موقعة من مستحقيها مع اذونات توريد قيمة المرتبات التى لم يتقدم أصحابها لتسلمها الى الصرف فى موعد أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ الصرف الى الادارة المالية لمراجعة تلك الكشوف وما يؤيدها .

مادة (٢٤) : يجب خصم الاستقطاعات الواجبة على مرتبات العاملين المستحقة للغير وسدادها فى الموعد المحدد لأدائها وبما لايجاوز اليوم العاشر من الشهر المستحقة فيه .

مادة (٢٥) : مندوب الصرف وأصحاب العهد ومن فى حكمهم مسئولون مسئولية كاملة عما فى عهدتهم .

مادة (٢٦) : يجب جرد محتويات الخزائن والمخازن بحضور مندوبى الصرف وأصحاب العهد مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر ، وفى أوقات غير محددة وعلى اللجنة التى قامت بالجرد تقديم تقرير بنتيجة الجرد فى خلال يومين على الأكثر الى المدير العام .

الفصل الثالث نظام الحسابات

مادة (٢٧) : تنظم حسابات المجلس وفق أصول النظم الحسائية وتحدد الحسابات والسجلات والدفاتر الحسائية ومحتوياتها ونظم استعمالها بقرار من الأمين العام بناء على عرض المدير العام ويعتمد في تسمية الحسابات المسميات الواردة في دليل الحسابات

مادة (٢٨) :

القيد في السجلات والدفاتر الحسائية يجب أن يؤيده مستندات أصلية معتمدة ممن لهم الصلاحيات في ذلك وفقا لهذه اللائحة ، أما القيد غير المدعم بمستندات فلا يجوز أدخاله السجلات إلا بعد اعتماد ذلك من الأمين العام .

مادة (٢٩) :

يجب أن تتضمن الحسابات جميع العمليات المالية للمجلس ويتم القيد بالدفاتر من واقع المستندات التي تقتضيها قواعد المراجعة الداخلية وأحكام الرقابة على المصروفات والأيرادات .

مادة (٣٠) :

يجب تسوية حسابات المجلس لدى المصارف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ورود كشوف هذه المصارف وتعتمد مذكرة التسوية من المسئول المالي

مادة (٣١) :

يجب الانتظام في القيد في جميع السجلات والدفاتر الحسائية أولاً بأول ووفق تسلسل رقمي وتاريخي مع مراعاة الدقة في تسليم وتسليم مجموعة الدفاتر والسجلات الحسائية والمستندات .

مادة (٣٢) :

تحفظ الدفاتر والسجلات ومستنداتها مدة عشر سنوات من تاريخ نهاية كل سنة مالية وفي جميع الأحوال لاتعتمد إلا بقرار من المجلس بعد تسجيل موجز لمحتوياتها .

مادة (٣٣) :

تعد الادارة المالية حسابا شهريا عن الإيرادات والمصروفات كما تعد الحساب السنوى كل شهر ايرادا ومصروفا والمركز المالى للمجلس

مادة (٣٤) :

تحمل كل سنة مالية بما يخصها من إيرادات ومصروفات وتتم التسوية المحاسبية قبل إعداد الحسابات والبيانات المالية الختامية وللأمين العام البت فى الحالات الاستثنائية .

مادة (٣٥) :

يعلى لحساب الأمانات فى نهاية كل سنة مالية :

- المبالغ المستحقة عن أعمال منجزة أو غيرها ولم تصرف حتى نهاية السنة المالية .
- قيمة التوريدات أو المشتريات التى سلمت لمخازن المجلس خلال السنة المالية ولم يتم صرف قيمتها لأى سبب من الأسباب .
- قيمة الشيكات والمبالغ النقدية التى لم تصرف لأصحابها خلال المواعيد المحددة ووجوب الغاء تلك الشيكات وحفظ مستندات صرف هذه المبالغ على أن يعاد صرفها من حساب الأمانات بناء على طلب من المستحق وموافقة المدير المالى .
- الرواتب والأجور المستحقة وما فى حكمها والتى لم تصرف لأصحابها
- ويكون صرف جميع المبالغ المعلاة بحساب الأمانات على نفس هذا الحساب وفى حالة الغاء أى مبلغ منها ينقل لحساب الايرادات المتنوعة .

مادة (٣٦) :

تعد سجلات خاصة للأصول الثابتة كالأثاث والسيارات والالات وغيرها مما لا يستهلك خلال سنة مالية واحدة — ويبين فى هذه السجلات أسم الصنف وتاريخ الشراء ومصدره وتكلفة الشراء ومكان وجوده ونسب قيمة الاستهلاك ومدة الاستهلاك وكذلك تاريخ التصرف فيه بالبيع أو بالاستهلاك ، ويجب أن يميز كل صنف برقم يثبت عليه ويسجل فى السجلات المعدة لذلك .

مادة (٣٧) :

- يتم توزيع العمل المحاسبى بحيث يحقق الرقابة الداخلية ويراعى فيه مايلى :
- تنظيم السجلات والحسابات .

- مراجعة جميع المستندات المقدمة من النواحي الحسائية والقانونية قبل صرفها أو قيدها بالسجلات .
- أعداد ميزان مراجعة شهرى فى موعد أقصاه اليوم العاشر من الشهر التالى
- أعداد كشوف ربع سنوية تبين الإيرادات المحصلة والمصروفات المدفوعة والمقيدة بالسجلات .
- تقديم كافة البيانات والسجلات لمن يطلبها من مراجعى الحسابات أو أية كشوف أو بيانات طلب لهذا الغرض .

الفصل الرابع

السلف الدائرى والمؤقتة

مادة (٣٨) :

يصرف لمدوب الصرف أو لغيره من العاملين سلفة دائمة قدرها (٣٠٠) جنيه لسداد المصروفات النثرية والطلبات العاجلة النقدية التى لا يتجاوز قيمتها (١٠٠) جنيه والمؤيدة بمستندات أصلية وتستعاض السلفة بمقتضى مستندات مؤيدة الصرف ومعتمدة ممن لهم صلاحيات ذلك وبعد مراجعتها وأعتاد أستعاضتها من المسئول المالى .

مادة (٣٩) :

لا يجوز صرف المبالغ المتعلقة بشراء الأثاث أو الأجهزة أو المعدات من السلف الدائمة .

مادة (٤٠) :

يجوز صرف سلف مؤقتة تتناسب قيمتها مع الغرض المطلوب الصرف من أجله على أن يتم التسوية لهذه السلفة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء الغرض الذى صرفت من أجله .

ولا يجوز صرف سلفة مؤقتة أخرى للغرض نفسه إلا بعد تسوية السلف السابقة على أن يعتمد صرفها وتسويتها من المدير العام .

الفصل الخامس

الرقابة والمتابعة

مادة (٤١) :

يقصد بالرقابة : التأكد من تطبيق اللوائح والقرارات والنظم المعتمدة من المجلس ومتابعة تنفيذ الأعمال وأنها قد تمت وفقا للخطط والبرامج والأهداف المرسومة .

مادة (٤٢) :

يستهدف من الرقابة المالية والمراجعة تحقيق مايلي :

— مدى التقيد بتنفيذ اللوائح في جميع إدارات المجلس وعلى مدار السنة واكتشاف الأخطاء ومنع وقوعها .

— التأكد من وجود دورة مستندية متكاملة واستمرار التدفق المستندى بين الإدارات .

— مراجعة المستندات والبيانات المتعلقة بتحقيق الأصول أو الحسابات التى من شأنها التأثير على موارد المجلس ومصرفاته

مادة (٤٣) :

يكون عمل المراجع وفقا للنظم المتعارف عليها أو بموجب قرارات تصدر من الامين العام .

مادة (٤٤) :

مراقب الحسابات :

يتولى مراجعة حسابات المجلس مراقب حسابات أو أكثر من المحاسبين القانونيين المعتمدين لدى الجهات الرسمية — ويتم تعيينه وتحديد مكافأته عن السنة المالية التى عين فيها من قبل المجلس .

مادة (٤٥) :

لمراقب الحسابات في أى وقت الحق في الاطلاع على دفاتر وسجلات ومستندات المجلس وطلب البيانات والأيضاحات التي يراها ضرورية لأداء مهمته ، وله كذلك التحقق من موجودات المجلس والتزاماته

مادة (٤٦) :

يقدم مراقب الحسابات تقريراً للمجلس يبين فيه أوضاع الميزانية ومدى مطابقتها للواقع والمركز المالى للمجلس ، وما إذا كان تنظيم البيانات المالية قد تم وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وما إذا كانت الأمانة العامة تمسك بالحسابات بطريقة نظامية ، وأن الجرد والتقويم قد تم وفقاً للاصول المتبعة ، وبيان ما إذا كانت هناك مخالفات لنظام المجلس ولوائحه تكون قد وقعت خلال السنة المالية وأن يرفق بهذا التقرير مقترحاته لتحسين العمل المحاسبى وتطويره .

مادة (٤٧) :

يكون مراقب الحسابات مسئولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره ولكل عضو اثناء انعقاد المجلس الحق في مناقشته واستيضاحه عما ورد به

الفصل السادس

المشتريات والمخازن

وبيع المخلفات والمولدات المستغنى عنها

مادة (٤٨) :

يكون التعاقد أو شراء المنقولات وتقديم الخدمات ومقاولات الاعمال والنقل وفقاً لما يلي :

أ — المناقصة العامة فيما يزيد قيمته عن مبلغ (٥٠٠٠)

ب — المناقصة المحدودة فيما لا يتجاوز قيمته مبلغ (٥٠٠٠)

ج — الممارسة فيما لا يزيد على مبلغ (٤٠٠٠)

د — الاتفاق المباشر لغاية مبلغ (٢٠٠٠)

مادة (٤٩) :

تجرى المناقصة العامة وفقا لمبادئ العلانية وحرية المنافسة سواء كانت محلية أو عالمية .

مادة (٥٠) :

يكون التعاقد بطريق الممارسة المحدودة في الحالات التي تتطلب قصر الاشتراك على موردين أو متعاقدين لا يقل عددهم عن ثلاثة .

مادة (٥١) :

يكون التعاقد أو الشراء بطريق الممارسة في الاحوال الآتية :

— الاصناف أو الاعمال التي لا يمكن تحديدها بمواصفات دقيقة .

— الاصناف أو الاعمال التي تتصف بالاستعجال أو تقتضى الحاجة أن تتم بطريقة سرية ، أو التي لم تقدم عنها أية عطاءات في المناقصة سابقة أو قدمت عنها عطاءات بأسعار غير مقبولة أو تزيد على أسعار السوق

— الاصناف أو الاعمال التي لا توجد الا لدى مورد واحد .

مادة (٥٢) :

يكون التعاقد أو الشراء بطريق الاتفاق المباشر في الحالات العاجلة والملحة .

مادة (٥٣) :

يتولى اجراء الممارسة أو المناقصة لجنة تشكل بقرار من الامين العام تضم عناصر فنية ومالية وقانونية بحسب أهمية وطبيعة التعاقد . بحيث يكون من بينهم المسئول المالى . ويجب في جميع الاحوال أن يكون قرار لجنة الممارسة مسببا . ويسرى على ممارسة الاحكام الخاصة بالمناقصات فيما لم يرد بشأنه نص خاص .

مادة (٥٤) :

يجب الاعلان عن المناقصة العامة في الوقت المناسب بطريق النشر مرتين في جريدة أو جريدتين ، ويبين في الإعلان الجهة التي تقدم اليها العطاءات و آخر موعد لتقديمها والصنف أو العمل المطلوب وقيمة التأمين الابتدائي والنهائي و ثمن النسخة من شروط العطاء واية بيانات أخرى تكون ضرورية لصالح العمل .

مادة (٥٥) :

يكون البت في المناقصات بانواعها عن طريق لجنتين تشكلان بقرار من الامين العام يراعى في تشكيلها أن تضم عناصر فنية ومالية وقانونية — وتقوم إحدى اللجنتين

بفتح المظاريف والأخرى بالبت في المناقصة وتعتمد قراراتها من الأمين العام أو من ينيبه .

مادة (٥٦) :

يراعى عند طرح أى مناقصة أن تتضمن الشروط العامة والمواصفات التى يجب التزام المتعاقدين بها فى عطاءاتهم ، ولا يجوز الاعلان عن أى مناقصة الا بعد اقرار شروطها من الامانة العامة للمجلس كما لايجوز تعديل أو إضافة أو إلغاء أى شرط أو قيد إلا بعد موافقتها على ذلك .

مادة (٥٧) :

تفتح المظاريف فى الزمان والمكان المحددين لذلك فى شروط المناقصة فى جلسة علنية ، ولا يلتفت الى أى عطاء أو تعديل فيه بعد الموعد المحدد لفتح المظاريف ويجب بعد تفريغ العطاءات فى الدفاتر المعده لهذا الغرض قراءة أسماء مقدميها بطريقة مسموعة لجميع الحاضرين .

مادة (٥٨) :

لايجوز بعد فتح المظاريف الدخول فى مفاوضات مع أحد مقدمى العطاءات لتعديل عطائه غير أنه يجوز للجنة البت التفاوض مع مقدم العطاء الاقل سعرا المقترن بتحفظات للنزول عن تلك التحفظات كليا أو جزئيا بحيث يصبح افضل من العطاء الذى يليه غير المقترن بتحفظات بالنسبة لسعر السوق ، أو مما يجعل عطائه على الأقل متفقا مع شروط المناقصة .

مادة (٥٩) :

يجوز الغاء المناقصة بعد النشر عنها وقبل البت فيها بموافقة الامين العام أو من ينيبه فى الحالات الآتية :

- اذا استغنى عنها نهائيا .
- اذا قدم عطاء وحيد أو لم يبق بعد العطاءات المستبعدة الا عطاء واحد .
- إذا اقترنت العطاءات كلها أو أكثرها بتحفظات غير مناسبة .
- اذا كانت قيمة العطاء الاقل تزيد عن أسعار السوق .

مادة (٦٠) :

يجب ارساء المناقصة على صاحب العطاء الافضل شروطا والاقل سعرا واذا تم استبعاد عطاء أو أكثر يجب أن يكون قرار الاستبعاد مسسبيا .

مادة (٦١) :

ترد قيمة دفتر المناقصة لمن اشتراها إذا الغيث المناقصة قبل ميعاد فتح المظاريف ، أما إذا تم الالغاء بعد ذلك فلا ترد هذه القيمة الا لمن اشترك فيها ، وفي كلا الحالين يشترط اعادة جميع المستندات المباعة لهم .

مادة (٦٢) :

يسرى على المناقصة المحدودة الاحكام المنظمة للمناقصة العامة .

مادة (٦٣) :

يجب على المسئول عن المشتريات امساك السجلات الآتية :
أ — سجل خاص لقيد الموردين والمقاولين وبيوت الخبرة التي يوافق الامين العام على التعامل معهم ويجب أن يشمل السجل البيانات الآتية :
١ — اسم صاحب النشاط واسم الشهرة إن وجد .
٢ — الاسم التجارى .

٣ — اسم المدير أو الممثل القانونى .

٤ — عنوان صاحب النشاط أو المحل المختار .

٥ — نوع النشاط .

٦ — البيانات الضرورية الاخرى التي يستوجبها قانون أو نظام سجل المناقصة .

٧ — اسم المصارف التي يتعامل معها وعناوينها .

٨ — بيانات الكفاءة الفنية والمالية .

ب — سجل محاضر فتح المظاريف

ج — سجل تفريغ العطاءات

د — سجل محاضر لجنة البت .

الضمانات :

مادة (٦٤) :

يجب أن يقدم مع كل عطاء تأمين مؤقت لا يقل عن ٢ ٪ من مجموع قيمة العطاء .

مادة (٦٥) :

على صاحب.العطاء المقبول أن يودع في خلال مدة لا تتجاوز ١٥ يوما من تاريخ
اخطاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بقبول عطائه أن يكمل التأمين المؤقت
الى ما يساوى ١٠ ٪ من قيمة العطاء ويجوز بموافقة المدير العام مد المهلة المحددة
لايداع التأمين النهائى بما لايجاوز عشرة أيام ويكون التأمين النهائى ضامنا لتنفيذ
العقد .

بيع المنقولات والموجودات :

مادة (٦٦) :

يكون بيع المنقولات والموجودات المستهلكة أو المستغنى عنها أو التالفة والمخلفات
بموافقة الامين العام للمجلس ووفقا للنظام والاجراءات التى يقررها .



الباب الثاني اللائحة التنظيمية والإدارية الفصل الأول

مادة (٦٧) :

يتكون المجلس من الوحدات التنظيمية والإدارية المبنية في هذه اللائحة وتعمل تحت إشراف الأمين العام .

المدير العام

مادة (٦٨) :

يعين المدير العام بترشيح من الأمين العام وقرار من هيئة رئاسة المجلس ويعمل تحت إشراف الأمين العام وبتوجيه منه ، ويقوم المدير العام بتصرف جميع الشؤون المالية والإدارية للمجلس في نطاق اللوائح التي يقرها المجلس والتعليمات التي يصدرها الأمين العام .

السكرتارية الإدارية

مادة (٦٩) :

تشكل السكرتارية الإدارية من عدد من الموظفين والكتبه حسبما تقتضيه مصلحة العمل وذلك للقيام بجميع الأعمال المكتبية وتنظيم المقابلات والاجتماعات وتنفيذ الاوامر والتعليمات واعداد محاضر الجلسات وغيرها مما يوكل اليها من أعمال .

البروتوكول

مادة (٧٠) :

لضمان سير اعمال المجلس وتسهيل الاتصال مع اللجان والاعضاء تشكل فى نطاق الامانة العامة الادارات التالية :

أولا : إدارة المعلومات والتوثيق والاعلام والبحوث والعلاقات العامة :
وتعمل تحت رئاسة مدير إدارة يعاونه عدد مناسب من رؤساء الاقسام يعاونهم عدد من موظفى المعلومات والتوثيق والاعلام والبحوث والعلاقات العامة المتخصصين ومهمة الادارة عن طريق اقسامها تعزيز علاقات المجلس مع الهيئات والمنظمات لما يخدم اغراض المجلس ، وتنظيم استقبال الوفود والضيوف وفق الخطة التى يحددها الامين العام والمدير العام . والتعريف برسالة المجلس وأهدافه ، وتنظيم عقد المؤتمرات الصحفية ، والاجتماعات والمناسبات المختلفة للمجلس ، واصدار النشرات والمجلات الدورية محليا ودوليا وتقوية الصلات وتنسيق الجهود مع العاملين بالمجلس فى مختلف مجالات أعمال المجلس وتبادل الخبرات والمعلومات بين الهيئات والمنظمات التى يتكون منها المجلس . والقيام باعداد كافة الدراسات والبحوث والبيانات اللازمة للخطط التى يتم اعدادها لعرضها على المجلس لاعتمادها أو تلك التى تكلف بها أو تقترحها فى هذا الشأن .

ثانيا : ادارة الشؤون المالية والادارية :

ويشرف عليها مدير ادارة يعاونه عدد مناسب من رؤساء الاقسام والموظفين المتخصصين وتختص بكافة أعمال الحسابات والمراجعة وشئون الميزانية وتنقسم إلى :

ا - قسم الميزانية :

يعمل برئاسة رئيس قسم ، ويقوم القسم باعداد الميزانية وتجهيز بياناتها ومتابعة عمليات الصرف عن طريق عدم تجاوز الميزانية .

ب - قسم المراجعة :

يعمل برئاسة رئيس قسم - ويختص بأعمال مراجعة لضبط عمليات الصرف والتحصيل والتسجيل والشراء وفقا للاصول المالية والمحاسبية المتعارف عليها .

جـ - قسم الحسابات :

يعمل برئاسة رئيس قسم ويختص بجميع الاعمال المحاسبية من الصرف والتحصيل ويتكون من الفروع التالية :

فرع للصرف : ويقوم بكافة عمليات الصرف

فرع التحصيل : ويقوم بتحصيل مستحقات المجلس ومتابعتها وجدولة المتأخر حسب مواعيد الاستحقاق .

فرع السجلات : ويقوم بالقيود المحاسبية والدفاتر المختلفة وضبطها وحفظها المدد المقررة لذلك .

د - قسم المشتريات والمخازن : ويقوم بكافة أعمال المشتريات والمخازن المنصوص عليها في اللائحة المالية واتباع الاجراءات المخزنية المتعارف عليها للمحافظة على ممتلكات المجلس .

هـ - قسم الادارة والسكرتارية : ويختص بكافة المسائل الادارية للمجلس وفقا لما هو مقرر بهذه اللائحة ويختص بكافة الاعمال المتعلقة بشئون الخدمة من تعيين ونقل واجازات وجزاءات وترقيات وانهاء خدمة وخلافه . وبكافة أعمال السكرتارية العامة من صادر ووارد ، التليفونات ، والارشيف العام ، كما يختص بالأشراف على أعمال النظافة والصيانة والخدمات العامة الأخرى .

ثالثا : ادارة لجان المجلس وشئون الاعضاء :

وتعمل تحت رئاسة مدير إدارة يعاونه عدد مناسب من رؤساء الاقسام والموظفين المتخصصين وتختص هذه الادارة بتنفيذ كافة الاعمال المتعلقة بشئون لجان المجلس وفقا للخطط والسياسات التي يقررها المجلس كما يختص بشئون أعضاء المجلس بتنفيذ الاعمال المتعلقة بكل عضو وفقا لما يراه المجلس والامانة العامة والادارات المختلفة .

مادة (٧١) :

يتولى الامين العام اصدار التعليمات واللوائح الداخلية التنظيمية والتنفيذية التي تكفل حسن سير العمل .

مادة (٧٢) :

يجوز أن يسند أكثر من دائرة الى موظف واحد يشرف عليها ، وكذلك بالنسبة للأقسام في الدوائر المذكورة حتى يستكمل الجهاز الادارى .

الباب الثالث

للجنة فضلاء العام العارلين

مادة (٧٣) :

يشترط فيمن يتقدم للتعين في وظائف المجلس مايلي :

- ١ — أن يكون مسلما ملتزما بدينه عقيدة وعبادة واخلاقا .
- ٢ — أن يكون حاصلًا على المؤهلات العلمية والخبرات العملية في الوظائف التي تتطلب ذلك .
- ٣ — أن لا يقل سنه عن ثمانى عشرة سنة .
- ٤ — أن يكون لائقا صحيا وفق الشروط التي تحددها الامانة العامة لكل وظيفة ويجوز الاعفاء من بعض هذه الشروط بموافقة الامين العام للمجلس .
- ٥ — أن لا يكون قد سبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة .
- ٦ — اجتياز الاختبارات التي تراها الامانة العامة .
- ٧ — توافر الشروط الاخرى التي ترى الامانة العامة اضافتها في بعض الوظائف

مادة (٧٤) :

يصدر قرار التعيين من الامين العام — فيما عدا الوظائف التي يستقل المجلس بالتعيين فيها ويجب أن تشمل قرارات التعيين على البيانات الآتية :

- ١ — اسم الموظف .
- ٢ — الوظيفة المعين عليها .
- ٣ — الراتب .

٤ — تاريخ التعيين ومدته العقد إذا كان محدد المدة .

٥ — مدة الاختبار .

٦ — الجهة التي عين فيها .

ويمنح الموظف مرتب الوظيفة المعين عليها وفق الجدول المرفق ، ويجوز في الوظائف ذات الخبرات الخاصة تحديد مرتبات لها تتجاوز ما هو مقرر بالجدول المشار اليه وذلك بموافقة الامين العام .

مادة (٧٥) :

يخضع المعينون الجدد لأول مرة لمدة اختبار لا تتجاوز ثلاثة أشهر ميلادية من تاريخ تسليم العمل ، ويجوز خلالها انتهاء الخدمة بقرار من الامين العام باقتراح من المدير العام بناء على تقارير الرؤساء المباشرين ويقدم في نهاية فترة الاختبار تقارير عن هؤلاء العاملين وعن مستواهم في الاداء (وظيفيا وسلوكيا) يوقع من الرئيس المباشر ومدير الإدارة المختص ويعتمد من المدير العام ثم يوضح بعد ذلك بملف خدمته .

تقارير كفاية الاداء

مادة (٧٦)

يخضع لنظام تقارير الكفاءة جميع العاملين ، ويوضع تقرير سنوي عن كل موظف لتقويم ادائه يبين فيه مواطن قوته وضعفه وفق النموذج الذي يعد لهذا الغرض ويعتمد من الأمين العام . ويتخذ هذا التقرير اساساً لمنح العلاوات والترقيات والمكافآت ويودع بملفات الخدمة بالشئون الادارية .

مادة (٧٧)

للأمين العام للمجلس باقتراح من المدير العام فصل العامل الذي يحصل على تقريرين سنويين متتاليين بمرتبة ضعيف بناء على عرض مدير الإدارة المختص .

العلاوات والترقيات

مادة (٧٨)

يجوز منح العامل علاوة تحدد بنسبة مرتبه وتضاف اليه وذلك وفقاً لتقاريره السنوية

ويصدر بها قرار الأمين العام بناء على عرض المدير العام كما يجوز ترقية العامل إلى وظيفة أعلى اعتماداً على تقاريره السنوية ووفق القواعد التي تصدر في هذا الشأن وذلك بقرار من الأمين العام بناء على عرض المدير العام .

نفقات السفر ومصاريف الانتقال

مادة (٧٩)

يستحق العامل استرداد كافة نفقات السفر ومصاريف الانتقال والاقامة التي تكبدها في اداء مهمة خارج عمله وفق جدول يعد لهذا الغرض وذلك بناء على طلب يقدم منه يرفق به المستندات المؤيدة للصرف ويكون تكليف العامل باداء مهمة معينة خارج مكان عمله الأصلي بقرار من الامين العام ويجوز صرف سلف مالية للعامل قبل سفره لتغطية نفقات المهمة على أن يتم تسوية السلفة حين عودته بعد تقديم المستندات الدالة على الصرف .

مادة (٨٠)

يتحمل المجلس نفقات علاج العامل الموفد في مهمته إذا أصيب بمرض أثناءها وذلك بعد موافقة الأمين العام للمجلس .

نظام الإجازات

مادة (٨١) :

يحدد الامين العام للمجلس أيام العمل في الاسبوع ومواقيته بما يتفق وصالح العمل في المجلس ، ولايجوز للعامل أن ينقطع عن عمله إلا لاجازة يستحقها وفقاً للضوابط والاجراءات التي يعدها المدير العام .

مادة (٨٢) :

للعامل الحق في أجازة بأجر كامل في أيام عطلات الاعياد والمناسبات الدينية التي تحدد بقرار من الامين العام للمجلس ، ويجوز تشغيل العامل في هذه العطلات بأجر مضاعف إذا اقتضت الضرورة ذلك أو أن يمنح عوضاً عنها .

مادة (٨٣) :

يجوز منح العامل أجازة طارئة بأجر لمدة سبعة أيام في السنة ولايجوز أن تتصل هذه الاجازة بأى من الاجازات الأخرى ، ويسقط الحق في هذه الاجازة بإنتهاء السنة .

الاجازات السنوية :

مادة (٨٤) :

يستحق العامل اجازة سنوية بأجر كامل مدتها ثلاثون يوما كامله أو مجزأة إذا أمضى في العمل سنة كاملة ويجوز تقصير الاجازة أو تأجيلها أو قطعها إذا دعت ظروف العمل ذلك ولا يجوز نقل الاجازات من سنة إلى أخرى الا بقرار من الامين العام .

الاجازات المرضية :

مادة (٨٥) :

يستحق العامل بعد مضي ثلاث سنوات يقضيها في العمل اجازة مرضية تمنح له بناء على تقرير من الجهة الطبية المختصة التي يحددها الامين العام للمجلس وذلك في الحدود التالية :

أ — ثلاثة أشهر بأجر كامل .

ب — ستة أشهر بأجر يعادل ٧٥ ٪ من أجره الاساسي .

ج — ستة أشهر بما يعادل أجر ٥٠ ٪ من أجره الاساسي .

الاجازات الأخرى :

مادة (٨٦) :

يجوز منح العامل اجازات خاصة أخرى بمرتب أو بدون مرتب للأسباب التي يديها العامل ويقررها الامين العام للمجلس ووفقا للقواعد التي يضعها في هذا الشأن .

الاجور الإضافية والمخولف :

مادة (٨٧) :

يستحق العامل الذي يكلف بساعات عمل إضافية بعد مواعيد العمل المقررة أجرا إضافيا بنسبة ٢٥ ٪ من قيمة أجره الاساسي في أيام العمل العادية ، ٥٠ ٪ من أجره الاساسي عن ساعات العمل في أيام الراحة الاسبوعية ، ١٠٠ ٪ عن ساعات عمله في أيام العطلات الرسمية

مادة (٨٨) :

تسرى مواد اللائحة من ٧٣ إلى ٨٥ على الموظفين المتفرغين الدائمين أما الموظفين الذين يعملون بوقت جزئي فيعاملون وفق عقود خاصة يصدق عليها الامين العام .

والجهاز الإداري

مادة (٨٩) :

يجب على العامل بالمجلس أن يحافظ على مكانة الجهة التي يعمل بها وأن يظهر ذلك في سلوكه وتصرفاته .

كما يجب عليه اداء واجباته الوظيفية وأن ينفذ ما يصدر اليه من تعليمات واوامر بدقة وامانة وفقا للنظم واللوائح المقررة وأن يحافظ على أموال المجلس واسراره وأنظمتها الموضوعية لتحقيق اهدافه .

ويحظر عليه الآتي :

— أن يحتفظ لنفسه بأى أوراق أو مستندات خاصة بالمجلس ماعدا الاعمال المكلف بها لحين إنجازها .

— العمل لدى الغير براتب أو مكافأة أو بدونها ولو في غير أوقات العمل المقررة الا بأذن كتابي من الأمين العام .

— أن يستغل وظيفته لاي غرض آخر .

— أن يفشى أى معلومات للغير عن المجلس وأعماله .

نظام التأديب :

مادة (٩٠) :

يجب أن يؤدى جميع العاملين بالمجلس واجباتهم الوظيفية وفقا للنظم المقررة وكل خروج على هذه الواجبات والنظم يعد إخلالا بها يستحق مرتكبها الجزاء التأديبي المناسب .

ويخضع لنظام التأديب جميع العاملين بالمجلس حتى درجة مدير إدارة اما فيما عداهم فيرجع بشأنهم للأمين العام .

مادة (٩١) :

لايجوز توقيع جزاء على أى عامل الا بعد سماع أقواله وتحقيق دفاعه كتابة بمعرفة الجهة المختصة ، إلا أنه بالنسبة لعقوبة الانذار فيجوز توقيعه بعد استجواب شفوي من مدير الادارة المختص .

مادة (٩٢) :

العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على العامل هي .

— الأذكار

- الخصم من المرتب شهر في السنة وبما لا يتجاوز عشرة أيام في المرة الواحدة .
- الوقف عن العمل بغير أجر لمدة لا تزيد عن ١٥ يوما .
- إنهاء الخدمة مع حفظ الحق في مكافأة نهاية الخدمة أو الحرمان منها وتصدر القرارات التأديبية من الامين العام .

مادة (٩٣) :

يجوز للعامل أن يتظلم من الجزاء الواقع عليه خلال شهر من تاريخ صدور القرار وعلمه به ، ويقدم التظلم للامين العام .

مادة (٩٤) :

يجوز إيقاف العامل عن عمله أثناء التحقيق معه إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك ويكون الايقاف لمدة ١٥ يوما بنصف أجر وبقرار من المدير العام ولا يجوز مدها إلا بقرار من الامين العام للمجلس ، وإذا ثبت براءة العامل بعد التحقيق يصرف له نصف أجره الموقوف صرفه .

أحكام خاصة

مادة (٩٥) :

يجوز للامين العام تعيين خبراء أو موظفين غير متفرغين في الامانة العامة بمكافآت دورية أو مؤقتة وفي هذه الحالة تحدد لوظائفهم شروط خاصة حسب طبيعة العمل الذي يكلفون به .

مادة (٩٦) :

لا يخل تطبيق أى حكم من أحكام هذه اللائحة بقواعد العمل المقررة في البلد الذى يعمل به العامل .

مادة (٩٧) :

للامين العام أو من يفوضه تشكيل اللجان المؤقتة أو الدائمة التى تعاون على انجاز العمل .

مادة (٩٨) :

يجرى تعديل هذه اللائحة عند اللزوم بناء على اقتراح الامين العام وموافقة هيئة الرئاسة .

بحدوث مرتبات العاملين بالجلسة بدراسة المقرر

مادة (٩٩) :

تحدد مخصصات المدير العام بقرار من هيئة الرئاسة وتحدد مرتبات العاملين
بالامانة العامة من قبل الامين العام .

اعضاء هيئة الرئاسة

توقيعات



الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة.....	٥
من كلمات افتتاح المؤتمر الحادى عشر لمجمع البحوث الإسلامية..	٧
كلمة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك.....	٩
فقرات من كلمة فضيلة الامام الأكبر شيخ الجامع الأزهر.....	١٣
فقرات من كلمة السيد المشير عبد الرحمن سوار الذهب.....	١٥
نص قرار المؤتمر المتعلق بتشكيل المجلس الإسلامى العالمى للدعوة والإغاثة	١٧
قرار بالنظام الأساسى للمجلس الإسلامى العالمى للدعوه والإغاثة	٢١
أحكام عامة.....	٣٦
اللوائح المالية والادارية.....	٣٩
الباب الأول قواعد عامة.....	٤١
الباب الثانى اللائحة التنظيمية والإدارية.....	٥٤
الباب الثالث لائحة نظام العاملين.....	٥٧



مطابع الزهراء للإعلام الحديث
١٤ شارع الطراد - راسمة المدونة
مدينة نصر - ت ٢٠١٩٨٨ - ٢٦١١١٠٦
القاهرة

طبع بمطابع الزهراء للإعلام العربى

Bibliotheca Alexandrina



1493985

65
36